(٨٩٦ر٨١٩ر٠٠٠) ثمان مئة وستة وتسعين مليوناً وثمان مئة وتسعة عشر ألف ريال.

٣٢ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الجامعة السعودية الإلكترونية بمبلغ (٣٥٤ر٩٠٢ر٠٠٠) ثلاث مئة وأربعة وخمسين مليوناً وتسع مئة وألفي ريال.

٣٣ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمبلغ (٥ر٣١٨ر٠٩٣ر٠٠٠) خمسة مليارات وثلاث مئة وثمانية عشر مليوناً وثلاثة وتسعين ألف ريال.

٣٤ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بمبلغ (٢ر١٥٠ر٤١٩ر٠٠٠) ملياري ومئة وخمسين مليوناً وأربع مئة وتسعة عشر ألف ريال.

٣٥ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات معهد الإدارة العامة بمبلغ (٥٦٥ر١١٥ر٠٠٠) خمس مئة وخمسة وستين مليوناً ومئة وخمسة عشر ألف ريال.

٣٦ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمبلغ (٥ر٧١٣ر٠٠٠ر٠٠٠) خمسة مليارات وسبع مئة وثلاثة عشر مليون ريال.

٣٧ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الهلال الأحمر السعودي بمبلغ (١ر٨٣٧ر٣٤٠ر٠٠٠) ملياراً وثمان مئة وسبعة وثلاثين مليوناً وثلاث مئة وأربعين ألف ريال.

٣٨ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات المؤسسة العامة للصناعات الحربية بمبلغ (٢ر٧٢٩ر٩٢١ر٠٠٠) ملياري وسبع مئة وتسعة وعشرين مليوناً وتسع مئة وواحد وعشرين ألف ريال.

٣٩ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة المساحة الجيولوجية السعودية بمبلغ (٢٣٥ر٦٦٩ر٠٠٠) مئتين وخمسة وثلاثين مليوناً وست مئة وتسعة وستين ألف ريال.

٤٠ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للسياحة والآثار بمبلغ (٧٠٣ر٠٠٠ر٠٠٠) سبع مئة وثلاثة ملايين ريال.

٤١ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بمبلغ (٩٩٣ر٦٠٠ر٠٠٠) تسع مئة وثلاثة وتسعين مليوناً وست مئة ألف ريال.

٤٢ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للغذاء والدواء بمبلغ (٩٩٤ر١٠٠ر٠٠٠) تسع مئة وأربعة وتسعين مليوناً ومئة ألف ريال.

٤٣ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مؤسسة البريد السعودي بمبلغ (٢ر٥٢٤ر٠٤١ر٠٠٠) ملياري وخمس مئة وأربعة وعشرين مليوناً وواحد وأربعين ألف ريال.

٤٤ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (١٦ر٥٨٨ر٧٤٦ر٠٠٠) ستة عشر ملياراً وخمس مئة وثمانية وثمانين مليوناً وسبع مئة وستة وأربعين ألف ريال.

٤٥ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة حقوق الإنسان بمبلغ (١١٦ر٣٤٨ر٠٠٠) مئة وستة عشر مليوناً وثلاث مئة وثمانية وأربعين ألف ريال.

٤٦ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للمساحة بمبلغ (٥٨٩ر٤٠٠ر٠٠٠) خمس مئة وتسع وثمانين مليوناً وأربع مئة ألف ريال.

٤٧ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة بمبلغ (٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) خمس مئة مليون ريال.

٤٨ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات البنك السعودي للتسليف والادخار بمبلغ (٤٢٣ر٣٨٩ر٠٠٠) أربع مئة وثلاثة وعشرين مليوناً وثلاث مئة وتسعة وثمانين ألف ريال.

٤٩ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم بمبلغ (٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ثمانين مليون ريال.

٥٠ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات هيئة الإذاعة والتلفزيون بمبلغ (١ر٦٣٠ر٧٩٧ر٠٠٠) مليار وست مئة وثلاثين مليوناً وسبع مئة وسبعة وتسعين ألف ريال.

٥١ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات وكالة الأنباء السعودية بمبلغ (١٨٢ر٧٦٠ر٠٠٠) مئة واثنين وثمانين مليوناً وسبع مئة وستين ألف ريال.

٥٢ ـ تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع بمبلغ (٧ر٠٠٠ر٠٠٠) سبعة ملايين ريال.

ثانياً: يتم إيداع ما يزيد من الإيرادات وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية بحساب جاري وزارة المالية في مؤسسة النقد العربي السعودي.

ثالثاً: تستوفى الإيرادات وتصرف النفقات وفقاً للأنظمة والتعليمات المرعية.

رابعاً: فيما عدا المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية تسري على ميزانيات المؤسسات العامة الأخرى الأحكام المنصوص عليها في المواد (٣، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥) من المرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٣٤/٢/١٦هـ الصادر بالمصادقة على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٤٣٤/١٤٣٥هـ.

خامساً: يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ ذلك في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

سادساً: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة ذات الميزانيات المستقلة ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

بمناسبة صدور الميزانية

وزارة المالية تصدر بياناً تستعرض فيه الملامح الرئيسية للميزانية وتطورات الاقتصاد الوطني

الرياض - واس

أصدرت وزارة المالية بياناً بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة فيما يلي نصه:

"بيان من وزارة المالية"

يسر وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/ ١٤٣٥ إيضاح النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٣/ ١٤٣٤ واستعراض الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٤/١٤٣٥، وتطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

١ – الإيرادات العامة:

يتوقع أن تصل الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي الحالي إلى (١ر٢٣٩ر٥٠٠ر٠٠٠) ألف ومئتين وتسعة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال، بزيادة نسبتها (٧٧) بالمئة عن المقدر لها بالميزانية، (٩٢) بالمئة منها تمثل إيرادات بترولية.

٢ – المصروفات العامة:

يتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية للعام المالي الحالي (٨٥٣ر٠٠٠ر٠٠٠) ثمان مئة وثلاثة وخمسين مليار ريال بزيادة (١٦٣ر٠٠٠ر٠٠٠) مئة وثلاثة وستين مليار ريال، ونسبتها (٢٣ر٦) بالمئة عمّا صدرت به الميزانية، ولا تشمل المصروفات أعلاه ما يخص مشاريع البرنامج الإضافي الممولة من فائض إيرادات الميزانيات السابقة والتي يقدر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي (٤٦ر٠٠٠ر٠٠٠) ستة وأربعين مليار ريال، حيث إنها تمول من الحسابات المفتوحة لهذا الغرض بمؤسسة النقد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات الرواتب وما في حكمها للشهر الثالث عشر (صفر عام ١٤٣٤هـ)، وتغطية الزيادة في الصرف على الأعمال التنفيذية المتعلقة بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام واستكمال تعويضات نزع ملكية العقارات وتوسعة المسجد النبوي الشريف، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأخرى.

كما تتضمن الزيادة في المصروفات الالتزامات المترتبة نتيجة تثبيت العاملين والتي بلغت أكثر من (١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) عشرة مليارات ريال، وتعويض صندوق التنمية العقاري عن الإعفاءات وزيادة رأس ماله ورأس مال صندوق التنمية الصناعية السعودي والبالغة أكثر من (١٩ر٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) تسعة عشر ملياراً وخمس مئة مليون ريال، وإعانة الباحثين عن العمل (حافز) نتيجة زيادة عدد المستفيدين ويتوقع أن يبلغ ما سيتم صرفه لهذا الغرض حتى نهاية شهر صفر ١٤٣٤هـ نحو (٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ثلاثين مليار ريال.

وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة نحو (٢٠٠٠) عقد تبلغ قيمتها الإجمالية ما يقارب (١٣٧ر٠٠٠ر٠٠٠) مئة وسبعة وثلاثين مليار ريال، وتشمل هذه المشاريع ما تم تمويله من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة.

٣ – الدين العام:

يتوقع أن ينخفض حجم الدين العام بنهاية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) إلى (٩٨ر٨٤٨ر٠٠٠ر٠٠٠) ثمانية وتسعين ملياراً وثمان مئة وثمانية وأربعين مليون ريال ويمثل (٣ر٦) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) مقارنة بمبلغ (١٣٥ر٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) مئة وخمسة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م).

ثانياً: الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥هـ:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ:

١ – قدرت الإيرادات العامة بمبلغ (٨٢٩ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ثمان مئة وتسعة وعشرين مليار ريال.

٢ – حددت النفقات العامة بمبلغ (٨٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ثمان مئة وعشرين مليار ريال.

٣ – يقدر الفائض في الميزانية بمبلغ (٩ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) تسعة مليارات ريال.

ثالثاً: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٤/١٤٣٥هـ:

بناءً على التوجيهات السامية الكريمة ولأهمية تعزيز

الإيرادات العامة (٨٢٩) مليار ريال

المصروفات العامة (٨٢٠) مليار ريال

الإيرادات الفعلية (١٢٣٩) مليار ريال

المصروفات الفعلية (٨٥٣) مليار ريال

مسيرة التنمية وتشجيع البيئة الاستثمارية التي من شأنها إيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين بمشيئة الله ودفع عجلة النمو الاقتصادي، استمر التركيز في الميزانية للعام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥هـ على المشاريع التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (٢٨٥ر٠٠٠ر٠٠٠) مئتين وخمسة وثمانين مليار ريال. ووفقاً لما جرى العمل عليه فقد تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن البرامج والمشاريع المدرجة في خطة التنمية التاسعة التي بدأت في العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١ - قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢٠٤ر٠٠٠ر٠٠٠) مئتين وأربعة مليارات ريال، ويمثل حوالي نسبة (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية، وبزيادة تقارب (٢١) بالمئة عن ما تم تخصيصه للقطاع بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

ففي مجال التعليم العام سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم "تطوير" البالغة تكاليفه (٩ر٠٠٠ر٠٠٠) تسعة مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة".

وتضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء (٥٣٩) خمس مئة وتسع وثلاثين مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق، بقيمة تصل إلى (٣ر٩٠٠ر٠٠٠) ثلاثة مليارات وتسع مئة مليون ريال، إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حالياً البالغ عددها (١٩٠٠) ألف وتسع مئة مدرسة، وتم هذا العام استلام (٧٥٠) سبع مئة وخمسين مدرسة جديدة، وبذلك تنخفض نسبة المباني المستأجرة إلى (٢٢) بالمئة على مستوى المملكة مقارنة بنسبة (٤١) بالمئة في عام ١٤٣٠هـ.

وبهدف توفير البيئة التعليمية المناسبة فقد اعتمد مشاريع لتأهيل (٢٠٠٠) ألفي مدرسة للبنين والبنات ولأعمال ترميمات المباني التعليمية بمختلف المناطق وإضافة فصول دراسية وتجهيز وتأثيث المدارس والمختبرات المدرسية وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي بتكاليف تبلغ (٣ر٢٣٥ر٠٠٠) ثلاثة مليارات ومئتين وخمسة وثلاثين مليون ريال، كما تضمنت الميزانية مشاريع لإنشاء مباني إدارات التربية والتعليم وصالات متعددة الأغراض ومراكز علمية لقطاع التعليم العام. وتم اعتماد مشروع لتوفير متطلبات السلامة في المباني المدرسية والإدارية بمبلغ (٨٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ثمان مئة مليون ريال.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات للجامعة السعودية الإلكترونية، وتم اعتماد مشاريع لاستكمال المدن الجامعية وتأهيل الكليات في عدد من الجامعات تبلغ تكاليفها أكثر من (١٣ر٤٠٠ر٠٠٠) ثلاثة عشر ملياراً وأربع مئة مليون ريال، واعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (١٥) خمس عشرة كلية جديدة.

كما تضمنت الميزانية مرحلة إضافية جديدة لمشروع مساكن أعضاء هيئة التدريس والذي يجري تنفيذه حالياً ليصل إجمالي التكاليف المخصصة له في الميزانية (١٤ر٢٠٠ر٠٠٠) أربعة عشر ملياراً ومئتي مليون ريال. وتم اعتماد إنشاء (٣) مستشفيات جامعية جديدة لتصل التكاليف المعتمدة لإنشاء المستشفيات الجامعية إلى أكثر من (٤ر٢٥٠ر٠٠٠) أربعة مليارات ومئتين وخمسين مليون ريال.

أما برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي فإن عدد المبتعثين من الطلبة والطالبات والموظفين الدارسين في الخارج الذين تشرف عليهم وزارة التعليم العالي في حدود (١٢٠ر٠٠٠) مئة وعشرين ألف طالب وطالبة بنفقات سنوية تصل (٢١ر٦٠٠ر٠٠٠) واحد وعشرين ملياراً وست مئة مليون ريال.

وفي مجال التدريب التقني والمهني تم اعتماد تكاليف لإنشاء كليات ومعاهد جديدة تبلغ قيمتها التقديرية أكثر من (٣ر٥٠٠ر٠٠٠) ثلاثة مليارات وخمس مئة مليون ريال، ونفقات افتتاح وتشغيل عدد من المعاهد المهنية والمعاهد العليا للبنات لزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني.

٢ - الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (١٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) مئة مليار ريال بزيادة نسبتها (١٦) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (١٩) تسعة عشر مستشفىً جديدة ومركزاً طبياً، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ (١٠٢) مئة واثنين مستشفى جديدة بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٢٣ر٠٠٠) ثلاثة وعشرين ألف سرير، بالإضافة إلى خمس مدن طبية بمختلف مناطق المملكة، بسعة سريرية إجمالية تبلغ (٦٢٠٠) ستة آلاف ومئتي سرير. وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ استلام (٢٩) تسعة وعشرين مستشفى جديدة بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٥٧٥٠) خمسة آلاف وسبع مئة وخمسين سريراً.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء مقرات لأندية رياضية يبلغ عددها (٢٠) عشرين مقراً، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي يبلغ عددها (١٥) خمسة عشر مقراً، ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي، ودعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني.

ويصل إجمالي ما تم تخصيصه لبرامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال العام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥ إلى أكثر من (٢٩ر٠٠٠ر٠٠٠) تسعة وعشرين مليار ريال.

٣ - الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات حوالي (٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠) ستة وثلاثين مليار ريال، بزيادة نسبتها (٢٣) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤، منها أكثر من (٤ر٠٠٠ر٠٠٠) أربعة مليارات ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع ومخططات المنح في مدن المملكة التي بلغت قيمة المشاريع المخصصة لها حوالي (٨٩ر٠٠٠ر٠٠٠) تسعة وثمانين مليار ريال، كما بلغت قيمة المشاريع القائمة والجديدة لتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات (٣٨ر٢٠٠ر٠٠٠) ثمانية وثلاثين ملياراً ومئتي مليون ريال، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الواجهات البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات. كما تتضمن الميزانية مشاريع للدراسات والتصاميم لمشاريع النقل العام بمدينة مكة المكرمة ومدينة الرياض.

٤ - التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٥ر٠٠٠ر٠٠٠) خمسة وستين مليار ريال بزيادة نسبتها (١٦) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ لاستكمال أعمال الطرق بمختلف مناطق المملكة وتطوير بعض المطارات والمرافق والموانئ ودعم صندوق التنمية العقارية لتقديم قروض المساكن للمواطنين، واستكمال البنية التحتية للمدن الصناعية والتعدينية بالجبيل وينبع ورأس الخير.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ القيمة التقديرية لتنفيذها حوالي (٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ثلاثين مليار ريال، حيث شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٣٧٠٠) ثلاثة آلاف وسبع مئة كيلومتر إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً من كافة مناطق المملكة.

وكذلك مشاريع لأعمال الدراسات والتصاميم للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية يبلغ مجموع أطوالها (١٥٢٣) ألف وخمس مئة وثلاثة وعشرين كيلومتراً.

وتضمنت الميزانية مشاريع لتجديد وتحديث وتطوير مرافق الموانئ لزيادة قدراتها الاستيعابية للواردات والصادرات عبر هذه الموانئ، وإنشاء أرصفة بميناء رأس الخير لخدمة مشروع وعد الشمال للصناعات التعدينية، وإنشاء وتجهيز وتأهيل المناطق الصناعية بمدينتي الجبيل وينبع، والبنية التحتية للصناعات التعدينية في رأس الخير، وتوسعة وتطوير مرافق المطارات الدولية والداخلية. كما اشتملت الميزانية على مشاريع لتطوير وميكنة مراكز البريد، وإنشاء مكاتب بريدية، وتنفيذ أعمال إنشائية بالمحميات الطبيعية، وتوريد قاطرات وعربات للخطوط الحديدية وزيادة كفاءة الخطوط الحديدية.

٥ - المياه والزراعة والصناعة والموارد الاقتصادية الأخرى:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى أكثر من (٥٧ر٠٠٠ر٠٠٠) سبعة وخمسين مليار ريال بزيادة نسبتها (١١) بالمئة عن ما تم تخصيصه بميزانية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (٢٤ر٠٠٠ر٠٠٠) أربعة وعشرين مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، وإنشاء محطات تحلية جديدة وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة.

وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٨٣٧٠٠) ثلاثة وثمانين ألفاً وسبع مئة كيلومتر منها (٩٤٠٠) تسعة آلاف وأربع مئة كيلومتر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٢٤٧٠٠) أربعة وعشرين ألفاً وسبع مئة كيلومتر منها (٣٩٥٠) ثلاثة آلاف وتسع مئة وخمسين كيلومتراً تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤.

كما تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع

معدل انخفاض حجم الدين العام بنهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ

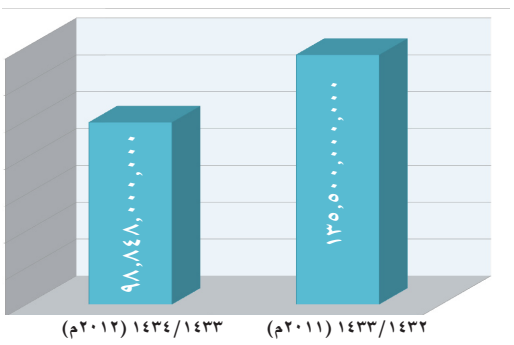

معدلات النمو في القطاعات المختلفة خلال ١٤٣٤/١٤٣٥هـ

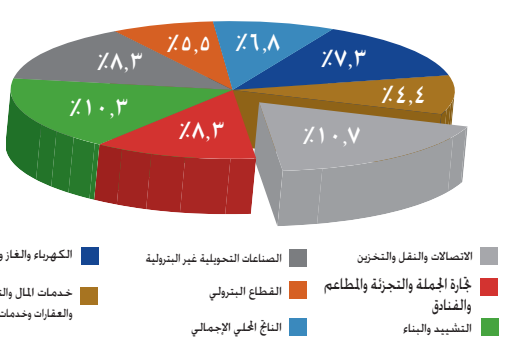

فائض الميزانية الحالية (٩) مليارات ريال

قائمة لإيصال الخدمات إلى المدن الصناعية، ولإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها، وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

٦ - صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية، ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ حوالي (٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) خمس مئة مليار ريال، ويتوقع أن يصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٤/١٤٣٥ أكثر من (٦٨ر٢٠٠ر٠٠٠) ثمانية وستين ملياراً ومئتي مليون ريال.

وبخصوص برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ مبلغ (٢٦ر٠٠٠ر٠٠٠) ستة وعشرين مليار ريال، ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم (٣ر٢٠٠ر٠٠٠) ثلاثة مليارات ومئتي مليون ريال.

٧ - قطاعات أخرى:

أ - الاستمرار في تنفيذ "الخطة الوطنية للعلوم والتقنية"، وسوف يؤدي تنفيذها بإذن الله، إلى تحقيق نقلة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني ونقل وتوطين التقنية.

ب - الاستمرار في الإنفاق على المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، فقد حققت المملكة المرتبة (٤١) من بين (١٩٣) دولة في مؤشر الأمم المتحدة للجاهزية، كما جاءت المملكة ضمن أفضل (٢٠) دولة في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية. وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي تعمل على تطبيق التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية (١٦٩) جهة نفذت الكثير من الخدمات الإلكترونية المتوفرة حالياً، كما بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (٩٣) جهة حكومية. وفيما يتعلق بتطبيق السداد الإلكتروني لجميع الرسوم الحكومية من خلال نظام "سداد" فقد بلغ عدد الجهات التي تم ربطها بالنظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٧) جهات حكومية، ليصل بذلك عدد الجهات المرتبطة به إلى (١١٨) جهة، منها (٦٧) جهة حكومية، وقد بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٥٩ر٠٠٠ر٠٠٠) تسعة وخمسين مليار ريال بزيادة نسبتها (٣١) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣٢/١٤٣٣هـ، ليصل إجمالي المدفوعات التي تمت عبر النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٤/١/٢٤هـ ما يقارب (١٣٧ر٠٠٠ر٠٠٠) مئة وسبعة وثلاثين مليار ريال.

(٦٥) مليار ريال لقطاع النقل والاتصالات

رابعاً: تطورات الاقتصاد الوطني:

١ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي هذا العام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢ر٧٢٧ر٤٠٠ر٠٠٠) ألفين وسبع مئة وسبعة وعشرين ملياراً وأربع مئة مليون ريال بالأسعار الجارية بزيادة نسبتها (٨ر٦) بالمئة عن المتحقق بالعام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م). أما الناتج المحلي للقطاع غير البترولي بشقيه الحكومي والخاص فيتوقع أن يحقق نمواً نسبته (١١ر٢) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (١٠ر٦) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (١١ر٥) بالمئة بالأسعار الجارية.

ونتيجة للتعداد الاقتصادي الشامل الذي قامت به مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتحديث الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص فقد تم تنقيح معدل النمو الحقيقي لعام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) ليصبح (٨ر٥) بالمئة بدلاً من (٧) بالمئة.

أما النمو بالأسعار الثابتة لهذا العام فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً تبلغ نسبته (٦ر٨) بالمئة، إذ يتوقع أن يشهد القطاع البترولي نمواً نسبته (٥ر٥) بالمئة، وأن يبلغ نمو الناتج المحلي للقطاع غير البترولي (٧ر٢) بالمئة، حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة (٦ر٣) بالمئة، والقطاع الخاص بنسبة (٧ر٥) بالمئة، وبذلك تصل مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥٨) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير البترولي نمواً إيجابياً، إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٨ر٣) بالمئة، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (١٠ر٧) بالمئة، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء (٧ر٣) بالمئة، وفي نشاط التشييد والبناء (١٠ر٣) بالمئة، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٨ر٣) بالمئة، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤ر٤) بالمئة.

وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) نسبته (٩ر٢) بالمئة عمّا كان عليه في عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) طبقاً للمنهجية وسلة السلع والخدمات الجديدة وسنة الأساس (٢٠٠٧)، بينما يمثل التغير قياساً بالمنهجية القديمة وسنة الأساس (١٩٩٩م) ما نسبته (٤ر٥) بالمئة لنفس الفترة.

أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٣ر٨) بالمئة في عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م)، مقارنة بما كان عليه في العام الماضي، وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢ـ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) (١ر٤٨٥ر٠٠٠ر٠٠٠)

(١٠٠) مليار ريال للخدمات الصحية والاجتماعية

ألف وأربع مئة وخمسة وثمانين مليار ريال، بزيادة نسبتها (٩) بالمئة عن العام المالي السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالي (١٨٣ر٠٠٠ر٠٠٠) مئة وثلاثة وثمانين مليار ريال، بزيادة نسبتها (٤) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٢) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أما الواردات السلعية فيتوقع أن تبلغ في العام نفسه (٤٨٠ر٠٠٠ر٠٠٠) أربع مئة وثمانين مليار ريال بزيادة نسبتها (٧) بالمئة عن العام السابق.

كما تشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودية إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (١٠٥ر٠٠٠ر٠٠٠ر١) ألف وخمسة مليارات ريال، بزيادة نسبتها (١٠) بالمئة عن العام الماضي، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية وغير البترولية.

أما الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٦٦٩ر٢٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠) ست مئة وتسعة وستون ملياراً ومئتا مليون ريال في العام الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) مقارنة بفائض مقداره (٥٩٤ر٥٠٠ر٠٠٠) خمس مئة وأربعة وتسعون ملياراً وخمس مئة مليون ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م) بزيادة نسبتها (١٣) بالمئة.

٣ـ التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) نمواً نسبته (١٠) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (١٠ر٢) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٢/١٤٣٣هـ (٢٠١١م)، كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (٩ر٥) بالمئة، أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (١٣ر١) بالمئة مقارنة بالعام الماضي. وارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة (١١ر٥) بالمئة، وواصلت البنوك تدعيم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (١٠ر٣) بالمئة لتصل إلى (٢١٠ر٠٠٠ر٠٠٠) مئتين وعشرة مليارات ريال.

٤ـ السوق المالية:

اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي الحالي ١٤٣٣/١٤٣٤ (٢٠١٢م) العديد من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها. فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية للسوق المالية والارتقاء بها أصدر مجلس هيئة السوق المالية قرارات بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ وآلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الأولوية كورقة مالية للشركات المدرجة في السوق المالية، ومشروع قواعد الكفاية المالية، ولتطبيق أفضل معايير وقواعد حوكمة الشركات ألزمت الهيئة الشركات بوضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية وسياسة لتعارض المصالح إلى جانب تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المدرجة.

وفي مجال زيادة عمق السوق المالية وتوفير المزيد من الفرص والقنوات الاستثمارية، وافقت الهيئة على طرح جزء من

(٥٧) مليار ريال للمياه والزراعة والخدمات الأخرى

أسهم (٧) سبع شركات للاكتتاب العام، وطرح حكوك لشركة واحدة، وإصدار حقوق أولوية لثلاث شركات ورخصت لـ(٨) صناديق استثمارية عامة، ورخصت الهيئة لـ(٤) شركات جديدة في ممارسة أنشطة أعمال الأوراق المالية.

واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية، حيث أقيمت العديد من حملات التوعية والتثقيف المالي في مجال المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٥ـ تطورات أخرى:

أ - أثنى تقرير صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١٢م) على السياسات الاقتصادية للمملكة المتمثلة في استخدام إيراداتها النفطية المرتفعة لتعجيل التقدم نحو إحراز أهداف التنمية المحلية، فقد تم الإعلان عن مبادرات جديدة عام (٢٠١١م) لتسريع وتيرة التقدم نحو معالجة القضايا الاجتماعية الملحة، بما في ذلك التوظيف، وتوفير السكن، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وذكر التقرير أن آثار التداعيات السلبية الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة وأزمة منطقة اليورو محدودة حتى الآن، ورحب المديرون التنفيذيون بالصندوق بما تبذله المملكة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط . كما أثنى المديرون على جهود الحكومة لتعزيز الرقابة المالية وإدارة المخاطر ورحبوا بالتحسينات المدخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقرير مجموعة الـ ٢٠

ب - أظهر تقرير لمجموعة العشرين بأن المملكة جاءت في المرتبة الأولى بين أعضاء المجموعة في تنفيذ التزامات مجموعة العشرين، والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية والانضباط المالي وإصلاح المؤسسات المالية وتنظيم الأسواق المالية ومقاومة سياسة الحماية التجارية والتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

ج - أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني محافظة المملكة على تصنيفها الائتماني السيادي المرتفع (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، ويأتي هذا الإعلان تأكيداً لمتانة اقتصاد المملكة وقوة مركزها المالي عالمياً.

د - تمت الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات وتشمل: إنشاء هيئة تقويم التعليم العام، وإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون، وإنشاء الهيئة العام للإعلام المرئي والمسموع، وإنشاء هيئة للنقل العام، وتنظيم وكالة الأنباء السعودية، ونظام مراقبة شركات التمويل، وتنظيم المجمع الفقهي، ونظام التنفيذ (تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم)، ونظام التمويل العقاري، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام الرهن العقاري المسجل، ونظام المقيمين المعتمدين، ونظام مكافحة غسل الأموال، ونظام التحكيم، ونظام المراقبة الصحية في منافذ الدخول، وإقرار إنشاء مدينة صناعية في منطقة الحدود الشمالية باسم مدينة (وعد الشمال للصناعات التعدينية).

وفي الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.